تخطيط تقنية المهارات في الصناعات الصغيرة في العراق

أ.د. عبدالرسول عبد جاسم*

المستخلص

يتحدد هيكل عنصر العمل في الصناعات الصغيرة كما في غيره من الصناعات بما يستخدمه هذا النشاط من المستويات المختلفة للتقنيات الصناعية، وبشكل ادق بنوعية المنتجات وطرق وأساليب الأنتاج ومقدار التغيير في المنتجات وكمية العمل اللازم لتطويرها ومن هذا المنطلق تركز البحث على مناقشة بعض العوامل المهمة التي لها تأثير على سرعة تعميم التقدم التقني في مجال هذا النوع من الصناعات وتحليل العقبات في المحيط التنظيمي أمام التقدم التكنولوجي المطلوب...بما في ذلك مسألة أكتساب المهارات وما تتطلبه الحالة من تحديد التنسيق وما بين القدرة والمعرفة والممارسة من اجل تحديد مدى امكانيات التنبؤ بالتغيرات التقنية ومن ثم تحديد السبل والمنهجيات للنهوض بمستوى المهارات لمثل هذه الصناعات لأظهار دور أعداد قوة العمل لدفع حركة التصنيع، وأدراك واضح للتغيرات التي تطرأ على قوة العمل وتأثيراتها الإيجابية على تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في العراق... وعلى اساس ذلك قمنا بدراسة وتحليل مسألة تخطيط تقنيات المهارات في الصناعات الصغيرة في العراق :-

أولاً :- تحليل الواقع الحالي:

١) أتجاهات الأنتاج في الصناعات الصغيرة.
٢) أتجاهات عنصر العمل في الصناعات الصغيرة.

ثانياً :- أختيار وتطبيق التقنيات والاحتياجات لعنصر العمل في الصناعات الصغيرة...

١) تطوير المهارات الحالية.
٢) أستخدام التقنيات الجديدة كأساس لأحتياجات المهارة.

ثالثاً : تخطيط السبل والمنهجيات

١) تدريب قوة العمل ورفع المهارات.
٢) تغيير وأختيار اساليب الانتاج.

رابعاً : جداول أحصائية

* عميد كلية المنصور

الإقتصاد العراقي وسياسات التحول نحو إقتصاد السوق

ا.د. اديب قاسم شندي *
د. احمد عبد الله الوائلي *

المستخلص

ان استقراء التاريخ الاقتصادي للعراق يظهر انه لم يكن سلسلة مترابطة الحلقات وانما تاريخه يتصل وينفصل بحسب الظروف السياسية التي يمر بها البلد بشكل يكون المشترك بينهما ضعيفا ،فقد تأرجح شكل الدولة بين الليبرالية مرة والمركزية مرة اخرى وبينهما مدى واسع القى بضلالة على السلوك الاقتصادي لكل زمن يسود فيه .

دخل العراق مرحلة جديدة بعد الاحتلال الامريكي من تاريخه المعاصر وهو في ازمة عامة شاملة تفوق في حدتها جميع ازمات المجتمعات في العصر الحديث سواء كانت نامية ام متقدمة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم وتردي الحالة الصحية وخدمات شبكات الصرف الصحي ومنظومات الطاقة الكهربائية والطرق والجسور وغيرها من الخدمات الاجتماعية امام هذا الوضع المتردي ، بدأت حركة اصلاح اقتصادي للوضع الراهن وبمساعدة دولية مادية واستشارية ما زالت مستمرة معتمدة على ارشادات وتوصيات المؤسسات الدولية ذات التوجهات الليبرالية والداعمة لعملية التحول الى اقتصاد السوق والياته .

فرضية البحث:-

ان عملية التحول من الاقتصاد المركزي الشمولي الذي يعتمد التخطيط المركزي الى لبرلة السوق واطلاق المجال للقوى التلقائية لاداء دوره في الحركة الاقتصادية دون استبعاد الدولة في ذلك انما يمثل الطريق المناسب بحكم المناخ الدولي وحجم التأثيرات الخارجية لتحويل هذه الاقتصادات بأتجاه اكثر تقدما في السلم الاقتصادي والتنموي .

هدف البحث :-

اثبات صحة الفرضية عن طريق تحديد ودراسة وتحليل الشروط المطلوبة لعملية التحول وتشخيص العقبات المتوقعة وافراز النتائج لتلك العملية وانعكاساتها على مجمل الاداء الاقتصادي ضمانا لحركة اقتصادية حرة غير مكبلة تعتمد على معوقاتها الذاتية بأستخلاص واستخدام المؤشرات الشائعة والمعروفة في الاداء الاقتصادي .

* عضو هيئة تدريس /جامعة واسط/كلية الإدارة والإقتصاد

اهمية البحث :-

تأتي اهمية البحث من ان هنالك درجة تفاوت كبير ليس على مستوى مسرح الفكر الاقتصادي العالمي فحسب وانما على المستوى الداخلي لكل بلد من البلدان النامية وداخل كل شريحة منه وحتى داخل المدرسة الفكرية الواحدة لمثقفي هذه البلدان حول دور القطاع الخاص واعتماد الية السوق بديلا للتخطيط واطلاق الحرية لحركة رأس المال والاستثمار الاجنبي والتجارة وانتقال الايدي العاملة التي تعبر عن وعي متزايد، رغم اضطرابه ، لطبيعة وموجبات الخروج من الوضع الساكن والمراحل المتأخرة من التطور الاقتصادي والالتحاق بركب المجتمعات المتطورة

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق

أ. د . سعيد علي محمد العبيدي* السيد / محمد يوسف محمد

المستخلص

يُعدّ الإصلاح الاقتصادي الشغل الشاغل للدول النامية من خلال ضغوط المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول ، التي تتمثل باختلال ميزان المدفوعات وعجزه واختلال الموازنة العامة للحكومة وعجزها وكذلك تفاقم المديونية الخارجية لتلك الدول ، هذا من جانب ، والضغوط الدولية التي تمارس على الدول النامية متمثلة بمشروطية صندوق النقد والبنك الدوليين من جانب آخر.

وتأسيساً على ذلك فان الاقتصاد العراقي اعترته ظروف قاسية خلال العقود الثلاثة المنصرمة أدت إلى تكوين ملامح للاقتصاد العراق لم يألفها من قبل ، نتجت عنها ضغوط اقتصادية دفعت الحكومة العراقية إلى اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية عام ٢٠٠٤ . تكمن أهمية البحث في تشخيص أهم الآثار التي تخلفها برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التحليل الوصفي الاستقرائي الذي أشار إلى الآثار الايجابية التي تقع في الجانب الاقتصادي والمتمثلة بالتحسن المستمر الذي يطرأ على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي إذ أنخفض التضخم من(٢٧ %) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢%) في عام ٢٠٠٨ ، وكذلك انخفض الدين العام الخارجي من (١٣١.٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى(٣٢.٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ ، كما زاد الفائض في الموازنة العامة للحكومة من (٥٩٥.٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى (١٢٢٨٧.٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، ناهيك عن ارتفاع حجم الإيرادات العامة وكذلك ارتفاع معدلات دخل الفرد و ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمقابل فأن الآثار الاجتماعية لتلك البرامج حققت أثاراً إيجابية من خلال انخفاض معدلات البطالة من (٢٦.٨%) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢%) عام ٢٠٠٧ حسب الاحصاءات الرسمية .

قسم البحث إلى مبحثين رئيسيين تضمن المبحث الأول الآثار الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي في العراق فيما اختص المبحث المبحث الثاني بالآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في العراق .

دراسة تحليلية لمصادر الطاقة المختلفة

* عضو هيئة تدريس/جامعة الأنبار/كلية الإدارة والإقتصاد

الناضبة والمتجددة

أ.د. علي شنشول جمالي*

المستخلص

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والرسل النبي محمد (ص)، وعلى اهل بيته من الائمة (ع) الطاهرين.

تعتبر مصادر الطاقة عنصر ضروري لاداء اي عمل مهما كان بسيطا سواء كان خدميا، او استهلاكيا او صناعيا، لذلك كان موضوع الحصول على الطاقة من المواضيع الحيوية التي واجهتها البشرية في حياتها لاشباع مختلف حاجاتها من مصادر الطاقة القابلة للنضوب، ومصادر الطاقة القابلة للتجدد، باستخدام كلاهما كمصدر طاقي ومالي وللحصول على المواد الاولية، وكمواد اساسية في التجارة الخارجية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية وعلى مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والمساهمة بتكوين الدخل القومي بنسبة عالية جدا، والقضاء على العجز التجاري ولرفع مستوى المعيشة لكافة افراد المجتمع.

لقد اودع الله سبحانه وتعالى الطاقة البشرية المتمثلة بعقله وعضلاته، منذ ان خلق البشرية ادم وحواء (ع)، هي باقية وستبقى في مقدمة كافة الطاقات المتجددة والناضبة، من اجل استخدامها لفائدته ولمصلحة المجتمع والانسانية كافة ليعمر في الارض، وليكتشف طاقات اخرى.

قال تعالى:((وجعلنا الانسان خليفة في الارض ليعمر فيها)) ونلاحظ امتزاج الطاقة الانسانية بالطاقة الارضية وبالعكس، قال تعالى:((ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين)) وامتزاج الطاقة الارضية مع الطاقة المائية والطاقة الربانية والطاقة الانسانية، قال تعالى:((بدأ خلق الانسان من طين، جعله نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه))، وقال النبي (ص):((ابحثوا في خبايا الارض)) وهذا حث وتوجيه من قبل النبي (ص) للبحث عن مختلف الطاقات في داخل الارض واستخدامها لمصلحة الانسان والمجتمع والانسانية كالطاقة النفطية والفحم والبايوماس والغاز الطبيعي والطاقة الحرارية الجوفية، والطاقة المائية، قال تعالى:((ولقد جعلنا من الماء كل شيء حيا)).

وقد توجد مصادر طاقات اخرى غير مكتشفة، سيكتشفها الانسان مستقبلا. قال تعالى:((وعلمنا الانسان ما لا يعلم)) و((وما اوتيتم من العلم الا قليلا)). (صدق الله العظيم).

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

آليات السياسة المالية في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ (دراسة تحليلية في هيكل الموازنات العامة)

أ.د .عبداللطيف شهاب زكري *
د. عبدالرحيم مكطوف حمد**

المستخلص

لقد ترتب على التغيرات السياسيه في العراق للمده ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ تغيرات في النهج الاقتصادي . بشكل عام وفي اتجاهات السياسه الماليه بشكل خاص،ولعل اهم مايمكن ان يؤشرعلى الموازنات العامه في العراق خلال السنوات السابقه انها كانت تعد وفقا لمتطلبات الحاجات الانيه والطارئه دون رؤيه ستراتيجيه تخطيطيه ، وان الدعم الحكومي في مختلف المجالات ادى الى احداث خلل بنيوي في الانفاق العام وزيادة الهدر في الموارد الماليه المتاحه.

ويمكن اعتبار السياسه الماليه من خلال ادواتها الرئيسه بمنزلة برنامج مخطط للدوله تنفذه باستخدام مصادرها الايراديه وبرامجها الانفاقيه لاحداث اثار تصب لمصلحة اهدافها على جميع متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لاهداف الخطه الاقتصاديه العامه والتي اهمها، توزيع الدخل بشكل عادل وتخفيض البطاله وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع الكفاءه الاقتصاديه في تخصيص الموارد، فضلا عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،ومن ثم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي كهدف رئيس للسياسه الاقتصاديه في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق،ليصار الى تعبئة الموارد والسيطره على معدلات التضخم.

يتضمن هذا البحث دراسه للنشاط المالي العام من خلال التعرف على دور ادوات السياسه الماليه عبر الموازنات العامه للدوله، كونها تمثل الحاضنه الاساسيه لعناصر وادوات السياسه الماليه والمحرك الرئيس لتفعيل هذه السياسه بهدف حشد وتعبئة الموارد الماليه وتوجيهها نحو القطاعات ذات الاولويه في الخطه الانمائيه لتحقيق زياده في معدل النمو الاقتصادي.

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد
** وزارة التربية

مؤشرات استقلالية البنك المركزي العراقي
Indicators of the independence of the Central Bank of Iraq

ا.م . د. فلاح حسن ثويني*

المستخلص

ينال موضوع استقلالية البنك المركزي Independence of central Bank اهمية كبيرة ليس على مستوى السياسات النقدية فقط وانما على صعيد السياسات الاقتصادية عموماً ، نظرا للدور المؤثر والفعال الذي يترتب على اداء البنك المركزي لوظائفه ومهامه والتي تنعكس بالنتيجة على تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي على وجه الخصوص والاستقرار الاقتصادي بصورة عامة .

ويهدف البحث الى قياس درجة استقلالية البنك المركزي العراقي الفعلية بالاستناد الى اساسه التشريعي المتمثل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، وبالاعتماد على المعايير والمؤشرات الدولية المستخدمة لقياس درجة استقلالية البنوك المركزية .

والتساؤل الذي يثيره البحث هو ، مدى مساهمة استقلالية البنك المركزي في تحقيق اهدافه ؟ ومن ثم في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ؟

وفي سبيل الاجابة عن هذا التساؤل فقد تم دراسة الموضوع ضمن مبحثين :

الاول : الاطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية : والذي تضمن مفهوم الاستقلالية والمبررات او المزايا التي تتحق من خلال الاستقلالية والانتقادات الموجهة لها ، فضلا عن العناصر الاساسية للاستقلالية .

الثاني : استقلالية البنك المركزي العراقي : وتضمن مرتكزات هذه الاستقلالية واهداف السياسة النقدية ، والعلاقة بين البنك المركزي والحكومة ومؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي العراقي .

والاستنتاج الذي توصلت له الدراسة هو ان استقلالية البنك المركزي العراقي استطاعت، والى حد ما ، من تحقيق جزء هام من اهداف البنك النقدية الرئيسة ، مع عدم وضوح تاثيراتها في السياسة الاقتصادية العامة .

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

الإنكشاف الإقتصادي للإقتصاد العراقي من خلال تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩

أ.م.د.فاضل جمعة جبر العقابي*

المستخلص

ظهر مصطلح المعجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري فالعلاقة مابين الاثنين تعد من المواضيع الاقتصادية بالغة الأهمية ليس على صعيد الدول المتقدمة فحسب بل على صعيد الدول النامية ايضاً ، كما إن العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري تظهر الأثر المتبادل مابين السياسة المالية والسياسة التجارية في أي اقتصاد ، بمعنى إن أي تغيير في محصلة احدهما قد يؤثر على الأخر بنفس الاتجاه . مما يعني إن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والاستيرادات والعكس .

ان السمة الغالبة للاقتصاد العراقي هو اعتماده بشكل كبير على قطاع النفط في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك اعتماده على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وان عملية استحصال العملة الصعبة تتأثر من خلال مصدر واحد هو تصدير النفط الخام . وعليه فأن دراسة وتحليل العلاقة مابين متغيرين مهمين هما الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي تعني دراسة وتحليل قطاع النفط من خلال الموازنة العامة بالقطاع الخارجي معبراً عنه هنا بالتجارة الخارجية (الميزان التجاري) وبالتالي قياس درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج .

١ - يعتمد الاقتصاد العراقي في توفير الإيرادات من العملة الصعبة على قطاع النفط من خلال تصدير النفط الخام ولذلك فأن إي تحسن يطرأ على أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة الأمر الذي يعني زيادة الإنفاق العام .

٢ - إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وذلك لسد حاجة الطلب المحلي وان إي تغيير في معدلات الإنفاق العام يؤدي إلى تغيير في حجم وتركيبة الاستيرادات في نفس الاتجاه .

٣ - يبدو أن هناك علاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري ، الا إن هذه العلاقة تتأثر بشكل مباشر بما يحدث من متغيرات في أسعار النفط في السوق العالمية .

* عضو هيئة تدريس/ جامعة ميسان/كلية الإدارة والإقتصاد

منهجية البحث :

في إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن كل من المتغيرين الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ .

هدف البحث :

تحليل العلاقة مابين الموازنة العامة والميزان التجاري من اجل بيان الأثر المتبادل مابين السياسة المالية والسياسة التجارية في العراق خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ وقياس درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي على الخارج .

نطاق البحث :

الحدود المكانية – الاقتصاد العراقي

الحدود الزمنية – الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ وقد اختيرت هذه الفترة وذلك لسببين مهمين هما

١ – وجود دلالات إن هناك حالة من التعافي قد بدأت تدب في الاقتصاد العراقي ولو بشكل بسيط .

٢ – شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط الخام في السوق العالمية وصل في منتصف ٢٠٠٧ إلى (١٤٠) دولار للبرميل الواحد .

٣ – عدم وجود قيود كمية ورسوم جمركية على الاستيرادات وكذلك إلغاء الرقابة على سعر الصرف الأجنبي .

٤ – الارتفاعات الكبيرة في مستويات كل من :

أ - الصادرات (النفطية) .

ب - الاستيرادات .

ج - الإيرادات العامة .

د - الإنفاق العام .

واقع الإقتصاد العراقي وآليات التحول نحو إقتصاد السوق

أ.م.د.عبد الستار عبد الجبار موسى*

المستخلص

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت العديد من بلدان العالم الى التفكير بتحقيق التنمية الاقتصادية وعج العالم بالنظريات التي تفسر كيفية تحقيقها واصبح الكثيرون يعتقدون بأمكانية تحقيقها من خلال ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية، وتم انفاق المليارات على المشاريع الاقتصادية المختلفة وكانت المحصلة النهائية التى خرجت بها تلك البلدان هو التخلف الاقتصادي المستمر فضلا عن نتائج اخرى، في مقدمتها سقوط عدد كبير من تلك البلدان في أسر المديونية الخارجية وعجزها عن سداد تلك الديون وتفاقمت تلك الازمة من خلال اعباء تلك الديون التي اصبحت مشكلة اخرى. وكان الضحية هو الانسان الذي اخذ يرزح تحت ظلال الفقروالمرض والامية في ظل تزمت فكري اقتصادي بملكية الدولة للنشاط الاقتصادي

ولقد لجأت دول نامية كثيرة الى الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين، مما جعل تلك البلدان تخضع الى سياسات الاصلاح الاقتصادي والمسماة سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي والتى تهدف في محصلتها النهائية الى تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة المطلقة وخصخصته كما شهدالعقد الاخير من القرن العشرين انهيار اكبر تجربة تستند الى فلسفة ملكية الدولة للمشاريع الاقتصادية وهي الإتحاد السوفيتي السابق وتفككه الى بلدان اتجهت بأقتصاداتها نحو اقتصاد السوق من خلال الخصخصة.

ان احتلال العراق قد تسبب في انهيار البنى التحتية للدولة العراقية والبنى الاقتصادية المملوكة للدولة او للقطاع الخاص، مما جعل هناك امكانية للتفكير باساليب لاحداث التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها الخصخصة التى اصبحت الخيار الاول لبلدان عديدة ،الا اننا نجد إن الكثيرين يؤمنون بفلسفة ثبت فشلها من خلال تجارب دولية عديدة ويحاولون تبذير الموارد الاقتصادية من خلال أعادة بناء مشاريع اقتصادية مملوكة للدولة والعودة مجددا الى فشل الدولة في تحقيق الاستخدام الكامل والامثل للموارد دون الاستفادة من الدروس السابقة.

وعلى الرغم من ان خيارالخصخصة كان معمولا به منذ فترات زمنية سابقة في العراق الا ان الظروف الحالية هي مفترق طرق للخيارات الاقتصادية التي ستحدد مستقبل الاقتصاد العراقي

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والإقتصاد

وذلك من خلال تحديد ستراتيجية وطنية للخصخصة نابعة من الحاجة لتحقيق الاصلاح والتنمية الاقتصادية مع مراعات الظروف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق على الرغم من تيار العولمة القوي وكذلك الافكار الاقتصادية المشوشة مابين ملكية الدولى التامة لمشاريع الاقتصاد أو المتطرفة في الخصخصة.

ومن هنا تتوضح أهمية هذا البحث في كونه يوضح خيارا اقتصاديا مهما لمستقبل الاقتصاد العراقي يتناغم مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وينسجم مع ظروفها والذي يمكن ان يقود الى احداث تنمية اقتصادية كبيرة تقود من خلال توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها استغلالا امثل الى تحقيق الاشباع والرفاهية للانسان في هذا البلد.

يهدف هذا البحث الى:

١. توضيح المضامين النظرية للخصخصة

٢. دراسة سمات الاقتصاد العراق في الفترة الحالية.

٣.طرح رؤيا مستقبلية لخصخصة الاقتصاد العراقي.

الآثار الإقتصادية للفساد في العراق فترة ما بعد ٢٠٠٣

د. محمد عبد صالح حسن *

المستخلص

تعد ظاهرة الفساد وانعكساتها السلبية واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ لأسباب تتعلق بانعدام سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي وقد ترتب على هذا الحال ظهور آثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثلت بتعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية ... وبطبيعة الحال فأن الآثار الاقتصادية قد ولدت آثاراً اجتماعية انعكست من خلال تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي وكذلك توسيع حجم التفاوت بين دخول فئات المجتمع وتزايد حالات الفقر وتأثيراته على معدلات الجريمة والسرقة والاحتيال .

مشكلة البحث : أن التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ وشيوع حالة الفوضى قد ساهم في تفشي ظاهرة الفساد وخلق آثار اقتصادية سلبية ساهمت في تدني مستويات التنمية في مجمل القطاعات .

هدف البحث : توضيح آثر الفساد في تعزيز الآثار الاقتصادية السلبية في مجمل القطاعات . ووضع السبل الكفيلة لمعالجته .

تم تقسيم البحث الى ثلاث فقرات تناولت : مفهوم الفساد والفساد البيروقراطي ، و مظاهر الفساد البيروقراطي وآلياته ، وأخيراً تطرق البحث الى الآثار الاقتصادية للفساد ، من خلال متابعة تأثير الفساد في تعزيز التضخم والبطالة والمديونية الخارجية .

* جامعة النهرين/ مركز الدراسات القانونية والسياسية

أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات المالية لدول نامية مختارة للفترة (١٩٨٩-٢٠٠٧)

دينا احمد عمر/مدرس*

المستخلص

يرجع السبب وراء اختيار موضوع البحث لأهميته على صعيد البلدان النامية ، إذ أن قضية نظام الصرف من القضايا المهمة التي تلقى اهتماما متزايدا في البلدان النامية عموما والنفطية منها على وجه الخصوص، فضلا عن ان سعر الصرف يؤدي دورا مهما وتأثيرا بالغا في الاقتصاد المحلي، إذ يمثل المرتكز الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الأجنبية، والذي يؤثر في سوق الأوراق المالية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في اعتماد الدول النامية على نظام صرف ثابت أو نظام صرف مرن لمواجهة الأزمات التي تواجه أسواقها المالية.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية سعر الصرف لما له من تأثير على سيولة أسواق الأوراق المالية من خلال التعرف على العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية ثابتة مفادها انه في ظل النظام النقدي الدولي الحالي،تجد الدول النامية انه من الأفضل لها إتباع نظام صرف مرن ،لان هذا الخيار سيحقق لها هدف الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأسواق المالية..

هدف البحث:إن الهدف الأساسي من البحث قد تحدد بتحليل العوامل المحددة والمؤثرة في سعر الصرف في البلدان النامية .

أسلوب البحث:يعتمد البحث على جانبين نظري بالاعتماد على المصادر العلمية وتطبيقي على بلدان نامية مختارة(الصين،الجزائر،المغرب،البحرين،السعودية)للفترة من (١٩٨٩-٢٠٠٧).

ولتحقيق هدف البحث فقد قسم إلى الموضوعات الاتية:

أولا": مفهوم سعر الصرف وأهميته.

ثانيا: تأثير سعر الصرف في الأسواق المالية .

ثالثا: العوامل المحددة لسعر الصرف في البلدان النامية.

رابعا:التقدير القياسي للعوامل المحددة لسعر الصرف في الدول النامية.

---

* عضو هيئة تدريس/نينوى/المعهد التقني

العوامل المؤثرة في استهلاك المشتقات النفطية في محافظة كركوك للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

م.م. محمد فتحي شاكر*

المستخلص

أن كل نشاط لابد وان يكون مقترنا باستراتيجية و (دالة هدف بعيدة المدى) واضحة يسير وفقا لمنهجها ، حيث أن مثل هذه الاستراتيجيات يكون لها اثراً مباشراً في كفاءة ذلك النشاط (العقلانية الاقتصادية) ولاسيما نشاط توزيع المشتقات النفطية على المستوى العالمي او على مستوى بلد ما او محافظة ما على حد سواء، وكذا الحال بالنسبة لاستهلاك تلك المشتقات ، لما له من اثر فاعل في مديات توفر الوقود والطاقة في المحافظة وفقا لمبدأ الندرة ببعديها الزماني والمكاني ، خاصة وان النفط يعد من موارد الطاقة الناضبة (غير المتجددة) Nonrenewable.

لقد احتلت المشتقات النفطية بما فيها الوقود والطاقة في الوقت الحاضر مكانة رئيسة في إطار فعاليات الحياة، ويعد وقود البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض (الكيروسين) والغاز السائل احد الأركان الأساسية لهذا الاهتمام وعلى المستوى المحلي والإقليمي والعالمي . وتعد محافظة كركوك من المحافظات الغنية بالمشتقات النفطية ، ولاسيما آن العراق يعد من الدول المهمة في إنتاج النفط الخام ومشتقاته. ونظراً لأهمية المشتقات النفطية لسكان المحافظة خصوصاً وسكان العراق عموماً لذلك رأينا من المهم اجراء مثل هذا البحث فقد يضيف معلومات قد تكون ذي فائدة عن استهلاك تلك المشتقات في المحافظة وقد تصلح للتعميم على مستويات اعم واوسع.

وللمشتقات النفطية في محافظة كركوك دوراً مهماً في حياة المواطنين، فهي تستخدم بكثرة خاصة في النشاط الزراعي على اعتبار آن المحافظة هي من المحافظات الزراعية وان عدد سكانها بازدياد مستمر الامر الذي يستلزم المزيد من تلك المشتقات فضلا عن التوسع العمراني الذي شهدته المحافظة ناهيك عن زيادة عدد المركبات (السيارات) والمولدات المنتجة للطاقة الكهربائية فيها. آذ آن تلك المشتقات تستغل في القطاع الزراعي وفي تشغيل المركبات والمولدات والمساكن كذلك. وإضافة إلى ذلك فأن النفط ومشتقاته له اهمية بالغة للاقتصاد العراقي، فهو يعد المورد الأساس ومصدر الايرادات المالية ، ومنتج مهم بالنسبة لدول العالم. ومن هذا المنطلق جاء اهتمام البحث بهذه الثروة الوطنية والمهمة للاقتصاد العراقي وحياة المواطنين عموماً.

وقد تم تشخيص عدم وجود إستراتيجية ترتكز الى رؤية واقعية ازاء مسالة استهلاك تلك المشتقات في محافظة كركوك ، مما ادى إلى إتخاذ قرارات واصدارتعليمات كانت في بعض

* عضو هيئة تدريس/جامعة كركوك//كلية الإدارة والإقتصاد

الأحيان غير صائبة او غير متوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية. وعند وضعها في المجال الميداني تفشل في إعطاء النتائج المطلوبة.

وقد اعتمدنا في تحليل على البيانات المتاحة التي تم الحصول عليها للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) على طريقة السلاسل الزمنية الموسمية وبطريقة الانحدار الخطي المتعدد وبأسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) (Ordinary Least Sequre) وعلى النماذج اللوغارتمية المزدوجة ونصف اللوغارتمية والخطية من خلال المتغير المعتمد وتأثير المتغيرات المستقلة فيه. وقد توصل البحث أن هناك بعض المتغيرات المستقلة لم تستطع اجتياز واختبار النتائج بشكل صحيح ،أي لم تتحدد مديات التاثيرفي المتغير المعتمد، والبعض الآخر منها جاءت بتفسير متوافق مع افتراضات النظرية الاقتصادية من خلال الاعتماد على الاختبارات الإحصائية والقياسية المتمثلة باختبار (R^{-2} T, F,واختبار دربن واتسون D.W).

الآفاق المستقبلية للنفط العراقي في سوق الطاقة العالمية

م.م. احمد جاسم جبار
م.م إبراهيم جاسم جبار

المستخلص

اكتسبت سوق النفط العالمية سماتها الحالية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي في أعقاب انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، وأهم هذه السمات: التقلب المستمر في أسعاره، وكثرة عدد اللاعبين فيه (مستهلكين ومنتجين) والتحديات التي باتت تواجهها أوبك، وخضوعه لحالات الاضطراب السياسي في مناطق الانتاج (الخليج بالذات). فلا غرابة أن أصبح تذبذب الأسعار صفة متأصلة من صفات هذا السوق.

بإزاء هذه الأوضاع اختلفت استراتيجيات الدول المنتجة والشركات النفطية في التعامل مع التحديات التي يفرضها السوق العالمي للنفط. سواء فيما يتعلق باستثماراتها طويلة الأجل في قطاعات الانتاج والتكرير والتسويق أو في مجال التنقيب.

مع ذلك، فان سمات هذا السوق تركت آثارها على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، وان اختلفت اتجاهات تلك الآثار، والأضرار أو المكاسب التي قد تتحصل نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. لكن تبقى الدول الأكثر عرضة للتأثر هي تلك التي لم تتسلح باستراتيجية مناسبة للتعامل مع السوق النفطية سريعة التبدل.

أن تقديم تنبؤ صحيح بالتطورات المحتملة في كميات النفط المنتجة والمصدرة وأسعار النفط الدولية ومقدار عائداته خلال مدة الاستشراف أمر بعيد المنال، رغم توافر عدد من التنبؤات حول حجم الطلب والعرض المحتمل من النفط، ويعزى السبب في ذلك إلى إن هذا المورد الاستراتيجي يرتبط بعوامل متشابكة ومتعددة. ففي جانب الطلب يتأثر الطلب على النفط بالتطورات الاقتصادية المحتملة في كل من البلدان النامية والمتقدمة، إذ يلعب الانتعاش الاقتصادي أو استمرار الركود والتطورات في هيكل الإنتاج والهيكل الصناعي فيها دورا مهما في تحديد الطلب المستقبلي على النفط. إن استقراء أوضاع الاقتصاد العالمي تدفعنا إلى الاستنتاج باحتمال استمرار معدلات الطلب على النفط بالنسبة للدول الصناعية مع أنه قد يشهد اضطرابات وتقلبات تبعا لاتجاهات النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تتفاوت في مدى إقبالها على الاندماج في السوق العالمية والأخذ بأسباب التطور.

ولهذا تشير التوقعات إلى إن الاستهلاك العالمي من النفط سوف يستمر في اتجاهه نحو التزايد خلال السنوات القادمة، نتيجة تحسن الأداء في مختلف المجموعات الدولية.

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إبراز اتجاهات السوق النفطية في أفق الاستشراف الذي تتبناه هذه الدراسة (٢٠٣٠) وإبراز ملامح السوق النفطية وحركة العرض والطلب والأسعار فيه، من خلال أهم الدراسات والإسقاطات في هذا المجال، وسنعتمد في ذلك على مصدرين أساسيين الأول هو دراسات منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك (OPEC) وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) اللتين تعد توقعاتهما الأهم التي تنبني عادة على معطيات إحصائية وتحليلات معمقة لأوضاع السوق.